

Distr.: General
4 December 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

هذه هي الرسالة الأولى التي أوجهها إليكم في أعقاب التصويت التاريخي للجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الذي اعتمدت فيه القرار ١٩/٦٧ المعنون "مركز فلسطين في الأمم المتحدة" بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء، والذي منحت بموجبه الجمعية العامة فلسطين مركز الدولة المراقبة غير العضو في الأمم المتحدة. وبشكل هذا القرار الهام توكيدا مجددا لتأييد المجتمع الدولي الواسع النطاق لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتطلعاته الوطنية المشروعة، بما فيها حقه في الحرية والكرامة داخل دولته الفلسطينية المستقلة التي عاصمتها القدس الشرقية، استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وكذلك تأييده لإقامة الدولة الفلسطينية التي طال انتظار اعتراف الجمعية العامة بها.

وعلاوة على ذلك فإن الدعم الذي حظي به هذا القرار دليل واضح على التزام المجتمع الدولي المستمر بالحل القائم على وجود دولتين من أجل السلام، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإلى مبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. ولذا يجب أن يُعتبر اعتماد الجمعية العامة القرار ١٩/٦٧ مسعى سياسيا متعدد الأطراف يتسم بالأهمية والمسؤولية لإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين وهيئة



إطار وبيئة ملائمين لاستئناف المفاوضات بين الطرفين ضمن عملية سلام ذات مصداقية تهدف إلى التعجيل بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، والتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وتسوية سلمية نهائية.

وللأسف فبالرغم من توجيه المجتمع الدولي هذه الرسالة القوية والواضحة فإن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تتمادى في التصرف بأسلوب مارق وعدواني ومتعطرس، خلافا لجميع مبادئ وقواعد القانون الدولي، والرد بما ينم عن ازدراء إرادة المجتمع الدولي. وفي نفس الوقت تعيد فيه القيادة الفلسطينية تأكيد تمسكها باستئناف مفاوضات السلام واستعدادها لها، تستمر إسرائيل على نحو سافر في سياساتها وممارساتها غير القانونية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية التي تحتلها احتلالا غير مشروع منذ أكثر من ٤٥ عاما، ولا تزال تتسامح وتتواطأ جملة وتفصيلا مع الجرائم التي يرتكبها المستوطنون الذين ما فتئت تنقلهم على نحو غير قانوني إلى الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

وكان رد إسرائيل الفوري على قرار الجمعية العامة ويد فلسطين الممدودة من أجل السلام أن تكثف حملة الاستعمار الاستيطاني غير القانونية التي تشنها. ففي اليوم التالي لاعتماد القرار، وهو ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن خطط لبناء ٣٠٠٠ وحدة استيطانية في منطقة تقع شرقي القدس الشرقية المحتلة، وتسمى عادة منطقة "E1". وتهدف هذه الخطط الاستفزازية إلى الربط بين مستوطنة "معاليه أدوميم" غير القانونية وبين المستوطنات الإسرائيلية الأخرى غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وما حولها، ومن شأنها أن تعزل المدينة وتقطع صلاتها فعلياً بمدينتي رام الله وبيت لحم، مما يهدد بمزيد من التقويض لوحدة أرض دولة فلسطين. ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى أن "معاليه أدوميم" أنشئت بصورة غير قانونية على ٤٨٠٠٠ دونم من الأرض الفلسطينية المصادرة، وأن منطقة "E1" تحتل ١٢٠٠٠ دونم أخرى من الأرض الفلسطينية، وقد تؤدي هذه الخطط إلى زيادة عدد المستوطنين غير الشرعيين بمقدار ٢٠٠٠٠ نسمة.

وهذا التحرك الاستفزازي، إلى جانب إعلانات أخرى صدرت عن إسرائيل مؤخرا بخصوص إنشاء وتوسيع مستوطنات غير قانونية في مناطق منها "بسغات زئيف" و "جيلو" و "جعفات هماتوس"، هي دليل آخر على رفض السلطة القائمة بالاحتلال للحل القائم على وجود دولتين وتفضيلها عمدا الاحتلال والصراع على خيار السلام.

ونؤكد مجددا أن جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية منافية للقانون، وتشكل انتهاكات جسيمة للمادة ٤٩ (٦) من اتفاقية جنيف الرابعة، وبالتالي فهي جرائم حرب على النحو الذي تم تحديده أيضا في إطار المادة ٨٥ (٤) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية

حنيف، والمادة ٨ (٢) (ب) '٨' من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ويجب أن تخضع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للمساءلة عن جميع جرائم الحرب التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني.

وتدين القيادة الفلسطينية هذا الاستفزاز الإسرائيلي الأخير، وتدعو المجتمع الدولي إلى إعادة تأكيد إدانته بشكل لا لبس فيه لجميع الأنشطة والإجراءات الاستيطانية الإسرائيلية التي تهدد بشكل خطير إمكانية تطبيق الحل القائم على وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧. ويجب توجيه رسالة واضحة إلى إسرائيل بضرورة الكف عن جميع سياساتها غير القانونية، وإلا فسُحاسب وسيُتبعين عليها تحمل العواقب المترتبة على انتهاكاتهما وعرقلتها لجهود السلام.

وبناء على ذلك فإننا نناشد مرة أخرى المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، على العمل بصورة عاجلة لتُصرة القانون وإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين من أجل السلام، وهو الحل الذي لا يزال محل توافق آراء دولي، على النحو الذي أكدته مجدداً الدعم القوي الذي حصل عليه قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ويجب إرغام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على التخلي عن التوسعية والاستعمار والعدوان ضد الشعب الفلسطيني وأرضه، وعلى الالتزام عوضاً عن ذلك باتباع طريق السلم والأخذ بيد السلام التي تمدها إليها فلسطين في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة. والخيار الآن بيد إسرائيل.

وتأتي هذه الرسالة متابعة لرسائلنا السابقة البالغ عددها ٤٤٤ رسالة التي وجهناها إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وهذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-) إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (S/2000/921) تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسب إسرائيل على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان هذه التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني، ويجب أن يُساق الجناة أمام العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير، المراقب الدائم

لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة